الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثاني | 2021

محمد بن راشد:
اقتصادنا خلق 248 ألف وظيفة في 2020

أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مجدداً أن إدارة الأزمات تخلق فرصاً، وأزمات الإدارة تدمر مكاسب، مشيراً إلى نجاح اقتصاد الإمارات في توفير مئات الآلاف من فرص العمل خصوصاً في قطاعات التجزئة والتجارة الرقمية والقطاعات المالية والرقمية والاتصالات في عام الجائحة الفيروسية التي تسببت بانكماش الاقتصاد العالمي في 2020. وقال سموه عبر حسابه الرسمي على تويتر: «انكمش اقتصاد العالم 4% وتراجعت التجارة الدولية 20% وفقد العالم ملايين الوظائف في 2020. وفي نفس العام اقتصاد الإمارات خلق 100 ألف وظيفة بقطاع التجزئة والتجارة الإلكترونية و148 ألف وظيفة بقطاع المالية والتقنية والاتصالات، نكرر: إدارة الأزمات تخلق فرصاً، وأزمات الإدارة تدمر مكاسب».

وبحسب مؤسسات دولية فقد نجحت الإمارات في الاستجابة الفعالة والاستباقية لتداعيات الجائحة وحولت التحديات إلى فرص، بفضل رؤية القيادة التي تستشرف المستقبل وتستعد لمواجهة الأزمات الطارئة، وتستبق التطورات العالمية بإجراءات وقرارات تمتص الأزمات وتحولها إلى مكاسب وفرص حقيقية، حيث أشارت تلك المؤسسات إلى الحزم الاقتصادية الداعمة والبنية التحتية النوعية وخطط الرعاية الصحية العاجلة التي لعبت جميعها دوراً إيجابياً في تحجيم الآثار السلبية للجائحة على مختلف القطاعات الحيوية وعلى النشاط الاقتصادي، وعملت على دفع عجلة الاقتصاد الوطني، حيث يعيش اقتصاد الإمارات وبعكس كثير من الاقتصادات الكبرى مرحلة جديدة من النمو في شتى القطاعات.

ووفقاً لشهادات مؤسسات دولية أظهرت تقارير التنافسية الدولية استمرار دولة الإمارات بتحقيق إنجازات ريادية في مجال الاقتصاد الرقمي خلال العام 2020، حيث صنفت الدولة ضمن العشرة الكبار على مستوى العالم في 25 مؤشراً خلال العام الماضي وفقاً لما رصده المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. كما تجاوزت تجارتها التريليون درهم في 9 أشهر الأولى من العام 2020 وفقاً للأرقام المعلنة عن هيئة التنافسية والإحصاء.

كما رسخت الدولة مكانتها ضمن الدول العشرة الأولى في 24 مؤشراً من مؤشرات التنافسية الخاصة بالقطاع الاقتصادي وممارسة الأعمال عن عام 2020، ففي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، كما في «تقرير التنافسية العالمي 4.0»، و«مؤشر الازدهار»، الذي يصدره «معهد ليجاتم»، حلّت الإمارات في موقع الصدارة العالمية في مؤشرات للتنافسية تتصل بالقطاع الاقتصادي والاستدامة.

المراكز الأولى

وحصدت الإمارات المراكز الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية التي تقيس تطور وجودة البنية التحتية للاتصالات حول العالم للعام 2020. وتشمل هذه المؤشرات: الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وانخفاض معدل التضخم، وشروط التبادل التجاري. كما تغطي قلة الوقت المستغرق لتقديم الضرائب، وقلة تهديدات تغيير مواقع الأعمال على الاقتصاد، وقلة التهرب من الضرائب، وقلة التبذير في الإنفاق الحكومي، فضلاً عن قلة ضريبة الدخل الشخصية المحصلة بالنسبة المئوية. وجاءت دولة الإمارات ضمن نادي الأوائل في مؤشرات: مرونة الشركات، وسهولة ممارسة الأعمال، وإجمالي المدخرات المحلية، وحالة تنمية التكتلات الاقتصادية. كما شملت المقارنات التنافسية مجالات: الاقتصاد الموازي، وتوافر الفرص وغياب التهديدات، وسُمعة الدولة في الخارج.

إنجازات دولية

كما حققت دولة الإمارات إنجازات دولية متميزة في مؤشرات التنافسية لقطاع البنية التحتية، حيث تم تصنيفها ضمن قائمة الدول الـ 10 الأولى على مستوى العالم خلال 2020 في 16 مؤشراً مرتبطاً بالقطاع وذلك وفقاً لما تم رصده من قبل المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء. وتضمن رصد المركز الاتحادي لكفاءة الإمارات في قطاع البنية التحتية وقدرتها على الاستدامة توثيقاً للمؤشرات القياسية للقطاع عن العام 2020.

المقدمة

وفي أحدث التقديرات لنمو الاقتصاد الوطني توقعت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» العالمية للدراسات الاقتصادية أن تحقق الإمارات نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4% خلال العام الجاري، لتكون بذلك هي أعلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث توقعات النمو الاقتصادي في 2021، وفقاً لتقرير أصدرته المؤسسة. وأكد التقرير أن تفوق الإمارات في معدلات توزيع اللقاحات المُضادة لفيروس «كورونا» يساهم بدور كبير في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي المتوقع أن تحققها الإمارات في 2021. وتوقع التقرير أن تواصل الإمارات نموها الاقتصادي على نحو مطرد ليرتفع نموها في 2022 إلى 4.3%.

تقرير خاص :
الإمارات ثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد أمريكا والصين

ترتبط دولة الإمارات بشراكة استراتيجية متميزة مع الهند تتضمن العديد من أوجه التعاون المشترك، وتربطهما اتفاقيات تفاهم ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، حيث تعد دولة الإمارات الأولى عربياً والمركز الحادي عشر عالمياً في قائمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند بنحو 17.2 مليار دولار، وثالث أكبر شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة والصين بقيمة تبادل تجاري تقدر بنحو 60 مليار دولار. كما تستحوذ الإمارات على نحو 50% من إجمالي تجارة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي، و71% من إجمالي صادرات الهند إلى دول المجلس.

وبلغت صادرات دولة الإمارات إلى الهند في العام 2019 نحو 6.5 مليار دولار (24 مليار درهم) بنسبة نمو تبلغ نحو 33.9% عن العام 2018، فيما بلغت قيمة إعادة التصدير نحو 8.1 مليار دولار (29,9 مليار درهم). كما بلغ إجمالي الواردات من الهند إلى الإمارات نحو 26.6 مليار دولار (98,1 مليار درهم) بمعدل نمو بلغ 15.9% مقارنة بالعام 2018. وبلغ إجمالي التجارة الخارجية بين البلدين 41.3 مليار دولار (152 مليار درهم) بنمو قدره 15.3% مقارنة مع العام 2018.

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والهند توسعاً كبيراً على مدار العقود الماضية؛ وقفز التبادل التجاري بين البلدين من 180 مليون دولار في العام 1971 إلى 60 مليار دولار في العام 2019. وتشمل صادرات الإمارات إلى الهند منتجات مثل المشتقات البترولية والمعادن الثمينة والكيماويات والمنتجات الخشبية، فيما تنوعت صادرات الهند إلى الإمارات حيث تضمنت المشتقات البترولية والمعادن الثمينة والمعادن الأخرى والمواد الغذائية كالحبوب والسكر والفواكه والخضراوات والشاي واللحوم والمأكولات البحرية، بالإضافة إلى المنسوجات والملابس والألياف الصناعية والقطن والغزل، والمنتجات الهندسية، والآلات، والكيماويات.

محمد بن راشد
يطلق عدة مشاريع خلال زيارته لوزارة الاقتصاد

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، عدة مشاريع اقتصادية منها مسرعات للشركات العائلية لدعمها في الدخول لأسواق جديدة، ومعهد للأبحاث الاقتصادية بالتعاون مع أرقى الجامعات العالمية، وأعلن عن مؤتمر استثماري عالمي سيعقد في 22 مارس وسيركز على فرص الاقتصاد الجديد في الدولة.

كما أطلق سموه خلال زيارته اليوم لوزارة الاقتصاد، أكاديمية لريادة الأعمال Skill-Up Academy ومنصة جديدة لدعم نمو الشركات الناشئة لتكون كبيرة Scale-up Platform.. وبوابة ذكية Grow in UAE لتوفير معلومات متكاملة حول سياسات وفرص الاستثمار. كما أطلق أجندة وطنية واضحة لاستقطاب المواهب الشابة والماهرة للدولة.

وقال سموه عبر حسابه الرسمي في تويتر: «عملنا الاقتصادي مستمر ومتسارع ويسير بالاتجاه الصحيح.. وفريقنا الحكومي تم إعادة تشكيله في الصيف الماضي، لتعمل جميع الوزارات والمؤسسات الداخلية والخارجية والتشريعية، على التركيز على هدف واحد وواضح.. النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للخمسين عام القادمة.

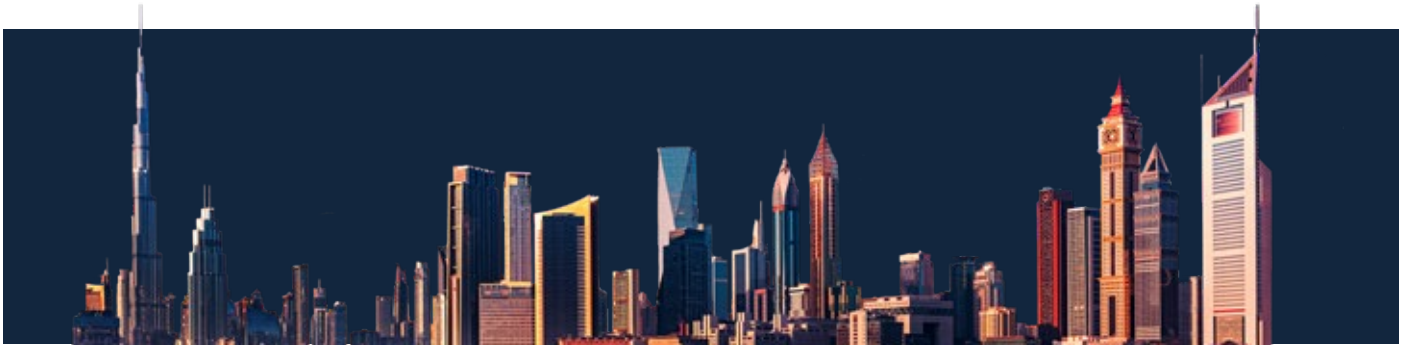

بدء تملّك الأجانب
للشركات بنسبة 100% ابتداءً من 01 يونيو

دخل قانون الشركات التجارية حيز التنفيذ ابتداءً من 1 يونيو الماضي، والذي يتيح للمستثمرين ورواد الأعمال تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل في الأنشطة الاقتصادية.

وكانت حكومة الإمارات قد اعتمدت مؤخراً تعديل قانون الشركات التجارية، وإلغاء الشرط الذي يلزم المستثمرين والشركات العالمية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة، بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة، بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الوطني ودعمه، ورفع جاذبية البيئة الاستثمارية في الدولة إلى مستويات رائدة عالمياً، من خلال الانفتاح والمرونة في التشريعات لتوفير مناخ اقتصادي وفق أفضل الاتجاهات والممارسات الحديثة في مجال الاستثمار، وبما يواكب مستهدفات الدولة للخمسين عاماً المقبلة.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد: تطبيق التعديلات على قانون الشركات التجارية ابتداءً من يونيو المقبل خطوة تعكس الأهمية التي توليها حكومة الإمارات لدعم الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتعزيز جهوزيتها للمستقبل، خاصةً وأن القانون يأتي في إطار رؤية شاملة للدولة لتعزيز مكانتها كواجهة عالمية للاستثمارات.وأضاف: يدخل القانون حيز التنفيذ في الوقت الذي نشهد فيه العديد من المتغيرات في خارطة الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يحتم تقديم كل سبل الدعم للشركات التي تتخذ من الإمارات مقراً، وبما يزيد من تنافسيتها وقدرتها على الوصول بسهولة للأسواق العالمية.وتابع: ندرك في الإمارات أهمية تشجيع المستثمرين ورواد الأعمال ودورهم المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونحن حريصون على توفير بيئة استثمارية متكاملة ومرنة تمكنهم من تنفيذ مشروعات حيوية تدعم الاقتصاد الوطني.

يدعم قانون الشركات تسهيل تأسيس وممارسة أنشطة الأعمال في الإمارات، وزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، إلى جانب تطوير وإنشاء مشاريع نوعية وزيادة تنوع القاعدة الاقتصادية ورفع إنتاجيتها، ودعم قدرات الابتكار والبحث والتطوير في الدولة، واستقطاب المواهب والكفاءات. ويفتح القانون الجديد أبواب ثلاثة عشر قطاعا اقتصاديا أمام المستثمرين الأجانب، بما في ذلك الطاقة المتجددة والزراعة والنقل والتجارة الإلكترونية.

وجذبت الدولة التي تستقطب أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، 73 مليار درهم في 2020 ومن شأن دخول قانون الشركات الجيد حيز التنفيذ ان بحسب خبراء أن يرفع الاستثمار الأجنبي إلى مستويات غير مسبوقة.

لجنة التكامل الاقتصادي

تعتمد خطة عمل مرنة لتوفير بيانات المستفيد الحقيقي لأكثر من 400 ألف شركة مسجلة بالدولة

عقدت لجنة التكامل الاقتصادي اجتماعها الخامس افتراضياً برئاسة معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، وبحضور وعضوية معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومعالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى أصحاب السعادة ممثلي دوائر التنمية الاقتصادية المحلية في كافة إمارات الدولة.

وشهد اجتماع اللجنة استعراض جهود التكامل بين وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية بدولة الامارات، وكافة المؤسسات الاتحادية والمحلية ذات الصلة، والنجاحات الرائدة عالمياً التي حققتها على المستويين الاتحادي والمحلي، ومناقشة سبل تعزيز التعاون والشراكة بما يدعم استعدادات دولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة والمساهمة بتقديم خدمات حكومية تنافس أرقى المعايير العالمية.

وأكد معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، أن لجنة التكامل الاقتصادي ماضية بعزيمة نحو تحقيق المستهدفات الوطنية تماشياً مع مئوية الإمارات 2071، ووفقاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، لتعزيز النموذج الاقتصادي للدولة وتعزيز مبادئ الشراكة وتكامل الأدوار والتنسيق والعمل المشترك، ودفع مسيرة النمو الاقتصادي في كل إمارة من إمارات الدولة، لدعم التنمية المستدامة والاقتصاد الوطني ككل وصياغة ملامح اقتصاد المستقبل على مدى الخمسين عاماً المقبلة.

وأضاف معاليه: «سنواصل جهودنا المشتركة من خلال لجنة التكامل الاقتصادي لبحث الملفات الاقتصادية ذات الأولوية وتعزيز مخرجات الخطط والمبادرات التي تنفذها مختلف الجهات المعنية بالتنمية في الدولة. وناقشنا خلال الاجتماع الخامس للجنة عدداً من الموضوعات الهامة منها: آليات تنفيذ المعايير الدولية بشأن الأنشطة الاقتصادية الواقعية والمحددة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2020، وتم اعتماد خطة عمل لتحديد الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة لمكافحة التهرب الضريبي، كما تم اعتماد خطة عمل مرنة لتوفير بيانات المستفيد الحقيقي لأكثر من 400 ألف شركة مسجلة بالدولة لتنفيذ متطلبات قرار مجلس الوزراء رقم 58 لسنة 2020 في شأن تنظيم بيانات المستفيد الحقيقي، وتم التركيز على أهمية استمرار الجهود الوطنية لدعم انتعاش بيئة الأعمال ونموها وتسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، فضلاً عن تعزيز مكانة دولة الإمارات على الخارطة الدولية والمؤشرات العالمية».

واعتمدت اللجنة خطة عمل تنفيذية « لتوفير بيانات المستفيد الحقيقي لآكثر من 400 ألف شركة مسجلة بالدولة، لتحقيق المعايير الدولية والمحددة بالقرار الوزاري والتي تقضي بالزام الشركات بإنشاء سجل خاص للمستفيد الحقيقي وإدراج بيانات هذا السجل في أنظمة الترخيص لدى السلطات المحلية، بما يعزز الجهود الوطنية المبذولة في ملف غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، ويدعم مكانة الدولة في المؤشرات العالمية ذات الصلة.

وتشتمل خطة العمل على 4 مراحل تتضمن عقد ورش عمل لتوعية وتدريب جهات الترخيص المحلية البالغ عددها 40 جهة على توفير بيانات المستفيد الحقيقي، والتعهد من قبل الشركات بتوفير بيانات الشركة والمستفيد الحقيقي منها، ثم تعبئة سجل بيانات المستفيد الحقيقي تمهيداً لإدراجها في أنظمة التسجيل المحلية، وإدراج بيانات المستفيد الحقيقي من الشركات في نظام السجل الاقتصادي الوطني لربطها بالوزارة وسلطات الترخيص المحلية في كافة إمارات الدولة. ويعد المستفيد الحقيقي هو الشخص الذي يمتلك أو يتحكم في الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال امتلاكه لأكثر من 25% من حقوق ملكية الشركة وامتلاك 25% أو أكثر من صلاحيات التصويت للشركة وتعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس إدارة الشركة. وأطلعت اللجنة على عرض لخطط العمل بشأن المتطلبات والمعايير الدولية للأنشطة الاقتصادية الواقعية، والذي قدمه سعادة يونس حاجي الخوري وكيل وزارة المالية، واعتمدت اللجنة خطة عمل لتحديد تفاصيل ومتطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية التي تمارسها الشركات المرخصة بالدولة بما فيها المناطق الحرة، والتي تشتمل على: أعمال الملكية الفكرية، وأعمال المقر الرئيسي، وأعمال الشركات القابضة، وأعمال الشحن، وأعمال مراكز التوزيع والخدمات وتابعت اللجنة خلال اجتماعها الخامس تنفيذ توصيات اجتماعها الرابع، والتي تضمنت تطوير منظومة الخدمات الرقمية بالدولة بشكل تكاملي على المستويين الاتحادي والمحلي وفق الأولويات الوطنية وتحقيق الاستباقية وفقاً للمتغيرات الاقتصادية الرقمية العالمية بما يجسد رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة في الارتقاء بالخدمات الحكومية، وتطوير السجل الاقتصادي الوطني، وتعزيز جهود التوعية والتثقيف حول أهمية التحقق من رمز الأمان في تداول واستخدام العملات الرقمية بأسواق الأسهم، فضلاً عن تعزيز التوعية بعمليات البيع الغير قانونية والمعروفة دولياً بـ»البيع الهرمي»، والتأكيد على أهمية تضافر الجهود الوطنية على الصعيدين الاتحادي والمحلي لدعم وتطوير منظومة هذه الخدمات بصورة مستمرة.

يذكر أن لجنة التكامل الاقتصادي قد تم تشكيلها مؤخراً بقرار وزاري من معالي عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد، وتتولى مهام اقتراح وتنسيق السياسات وبرامج التنمية الاقتصادية بين إمارات الدولة، وضمان التواؤم والتوافق بين الأنظمة واللوائح والإجراءات الاقتصادية المحلية والاتحادية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين مختلف إمارات الدولة، وتقديم المقترحات والمرئيات لتطوير التشريعات التي تنظم الحياة الاقتصادية في الدولة.

الإمارات تسجل ثاني أعلى معدل إشغال للمنشآت الفندقية في العالم خلال 2020

أكدت وزارة الاقتصاد أن القطاع السياحي في دولة الامارات حقق أداء لافتاً خلال العام 2020، رغم تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد /كوفيد-19/، إذ كان القطاع السياحي فيها الأقل تأثراً والأسرع تعافياً من تداعيات الأزمة التي أدت إلى تراجع كبير في الحركة السياحية على مستوى العالم بنسبة 74% وبنسبة 76% على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بينما حققت فنادق الدولة ثاني أعلى معدلات إشغال على مستوى العالم لتأتي بعد الصين وبنسبة 54.7%، رغم انخفاض معدل الإشغال إلى 37% على مستوى العالم، وإلى 43% على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية ومجلس الإمارات للسياحة الذي تم إنشاؤه من قبل مجلس الوزراء في يناير الماضي برئاسة معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد وصل عدد نزلاء المنشآت الفندقية إلى 14.8 مليون نزيل، فيما سجلت عدد ليالي الإقامة في المنشآت البالغة 1089 منشأة توفر حوالي 180 ألف غرفة فندقية، نحو 54.2 مليون ليلة، ومتوسط إقامة 3.7 ليلة للنزيل، وعائد بلغ 318.5 درهم للغرفة، في حين أن مساهمة السياحة الداخلية في الاقتصاد الوطني بلغت 41 مليار درهم العام الماضي مع توقعات بمضاعفة هذا الرقم خلال السنوات المقبلة.

وقال معالي الدكتور أحمد بالهول الفلاسي: كان قطاع السياحة العالمي من أكثر القطاعات التي تأثرت بتداعيات انتشار فيروس كوفيد 19، واستطاعت دولة الامارات بفضل توجيهات القيادة الرشيدة بسرعة احتواء تداعياته على قطاع السياحة المحلي، وذلك من خلال تبني نهج مبتكر يتسم بالمرونة، ويقوم على توفير مجموعة من الحوافز وإطلاق العديد من المبادرات التي ساهمت في خلق فرص كثيرة سرعت من تعافي القطاع ومؤسساته، وعززت من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ولفت إلى أن تنشيط السياحة الداخلية ركيزة أساسية لتحقيق التعافي الكامل لقطاع السياحة، والمساهمة في تسريع تحقيق التعافي الاقتصادي، ولدينا في دولة الامارات مقومات كثيرة من بنية تحتية متطورة ومرافق حديثة وخدمات وأنشطة متنوعة التي تدعم جهودنا في هذا الشأن، وتسهم في تعزيز مكانة الدولة كمقصد سياحي للزوار من داخل الدولة وخارجها.

وأكد معاليه أن المرحلة المقبلة ستشهد إطلاق المزيد من المبادرات لمواصلة الأداء المميز للقطاع وتعزيز فرص التعافي ان إطلاق استراتيجية السياحة الداخلية والهوية السياحية الموحدة لدولة الإمارات، وحملة «أجمل شتاء في العالم» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» شكل ركيزة أساسية في تحقيق هذه المؤشرات الإيجابية على المستوى المحلي في وقت لا يزال قطاع السياحة العالمي يعاني من تداعيات انتشار الفيروس في ظل القيود المفروضة على الحركة والتنقل حول العالم.

وأوضح معاليه أن هذه الإنجازات التي تحققت في القطاع السياحي خلال العام الماضي، هي نتيجة لتضافر جهود جميع الجهات المعنية بالارتقاء بالقطاع على المستويين الاتحادي والمحلي، بالإضافة إلى الإجراءات الاستباقية التي اتبعتها دولة الإمارات للتعامل مع أزمة كورونا والحد من تداعياتها على الصحة العامة، ولاسيما في الحرص على إجراء الفحوصات الخاصة بالفيروس، حيث أنها تأتي في صدارة دول العالم بعدد الفحوصات مقارنة مع إجمالي عدد السكان، والذي أسهم في وجود معدلات عالية من الطمأنينة والثقة، وساهم في بناء بيئة آمنة لاستقبال السياح.

وحسب الإحصاءات العالمية للقطاع السياحي، فقد حلت الصين في المرتبة الأولى عالمياً في معدلات إشغال المنشآت الفندقية بنسبة 58% تلتها دولة الإمارات بالمرتبة الثانية بنسبة 54.7 % فيما تأتي في المرتبة الثالثة الولايات المتحدة بنسبة إشغال بلغت 37% ومن ثم المكسيك بـ 32%، وتركيا بـ 30% وتايلاند بنسبة 27 % والمملكة المتحدة بـ 26 % وإسبانيا 23 % ومن ثم إيطاليا بـ 16% وأخيراً ألمانيا بنسبة 12%.

كما بينت الإحصاءات أن الحركة السياحية في دولة الامارات انخفضت في العام 2020 بنسبة هي الأقل على مستوى العالم حيث بلغت 45.2 %، وتلتها المكسيك التي تراجعت الحركة السياحية فيها بنسبة 52% وإيطاليا بنسبة 63% بالمئة وألمانيا بنسبة 69 % وتركيا التي انخفضت الحركة السياحية فيها بنسبة 73% والمملكة العربية السعودية بنسبة 76 % والولايات المتحدة بنسبة 77% وإسبانيا بنسبة 78% والمملكة المتحدة بنسبة 82% وتايلاند بنسبة 83 %.

الإمارات تنضم إلى معاهدة بودابست
واتفاق ستراسبورغ للتصنيف الدولي لبراءات الاختراع

نضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى «معاهدة بودابست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة ببراءات الاختراع»، و«اتفاق ستراسبورغ بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع».

ويأتي الانضمام انسجاماً مع رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة والمستهدفات الاقتصادية للدولة للخمسين عاماً المقبلة، ويدعم جهود الدولة لتحقيق اقتصاد معرفي تنافسي وتعزيز تنافسية الدولة في حقوق الملكية الفكرية وتهيئة بيئة محفزة للبحث والتطوير والابتكار.

وأكد معالي الدكتور أحمد بن عبد الله حميد بالهول الفلاسي وزير دولة لريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حرص دولة الإمارات بتوجيهات قيادتها الرشيدة، على تهيئة بيئة محفزة للابتكار والاختراع وتطبيقات الملكية الفكرية والبحث والتطوير وترسيخها كمحركات لبناء اقتصاد المستقبل، مشيراً إلى أن الانضمام إلى معاهدة بودابست واتفاق ستراسبورغ هو خطوة مهمة نحو استكمال وتطوير الإطار القانوني للملكية الفكرية والبيئة التشريعية الداعمة للابتكار والاختراعات في الدولة، ويمثل إضافة مهمة إلى مجموعة المعاهدات التي انضمت إليها الدولة سابقاً في إطار عضويتها بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ويعزز الجهود الوطنية لرفع مرتبة الدولة على مؤشر الابتكار العالمي والمؤشرات التنافسية ذات الصلة، ويسهم في تطوير منظومة الابتكار في الدولة لتكون إحدى أفضل الدول المبتكرة على الصعيد العالمي.

وأضاف معاليه: « سيساهم الانضمام إلى معاهدة بودابست في تعزيز بيئة الاختراع والبحث العلمي في مجال الكائنات الدقيقة بدولة الإمارات، وهذا سيحفز النمو القائم على الابتكار والاختراعات الجديدة في القطاعات المرتبطة بهذا المجال مثل الطب والغذاء والزراعة، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والصناعات الدوائية والكيميائية والمعالجة البيولوجية، كما سيشجع الشركات العالمية في هذه المجالات على إيداع طلبات براءات الاختراع بشأن الكائنات الدقيقة في الدولة، الأمر الذي يصب في دعم مستهدفات مئوية الإمارات 2071 في الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي واستقطاب الاستثمارات النوعية».

وبموجب الانضمام إلى معاهدة بودابست، بات بمقدور المخترعين والباحثين في دولة الإمارات الاستفادة من خدمات هيئات إيداع الكائنات الدقيقة /IDA/ المعترف بها من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية /الويبو/ لأغراض الحصول على براءات اختراع في هذا الجانب، بحيث يمكنهم إيداع كائناتهم الدقيقة في أي من هذه الهيئات لمرة واحدة دون الحاجة إلى إيداعها في كل دولة من الدول الأعضاء، كما أصبح بمقدورهم الحصول على الكائنات الدقيقة المودعة في هذه الهيئات لأغراض البحث والتطوير، علماً أن أبحاث الكائنات الدقيقة تشمل بصورة رئيسية البكتيريا والفيروسات والفطريات والخلايا المجهرية وأجزاءها.

ويمكن للمخترعين التعرف على قائمة هيئات الإيداع المعترف بها عبر الرابط التالي على الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
https://www.wipo.int/budapest/en/idadb/
حيث يمكنهم التواصل المباشر مع هذه الهيئات والاستفادة من خدماتها سواء في الإيداع لأغراض براءات الاختراع أو في الحصول على العينات المودعة لأغراض البحث والتطوير، كما هو موضح في الدليل الإرشادي الصادر عن «الويبو» في هذا الشأن، والذي يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي
https://www.wipo.int/treaties/en/registration/budapest/guide/

يذكر أن دولة الإمارات تتبوأ المرتبة الأولى عربياً و34 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2020، كما حلت الدولة في المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في قطاع التكنولوجيا الحيوية، وفي المرتبة الثالثة على مستوى هذه المنطقة في حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشاريع، وذلك خلال الفترة من عام 2003 حتى 2020، وفقاً لمؤشر «إف دي آي ماركتس FDI Markets» التابع لمؤسسة «فايننشال تايمز».

المصرف المركزي
يمدد خطة الدعم حتى منتصف 2022

اجتمع معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مع الرؤساء التنفيذيين لجميع البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمناقشة بيئة الاقتصاد الكلي، والاطلاع على تقييم المصرف المركزي للاستقرار المالي وكذلك على المبادرات الرقابية والإشرافية المتواصلة التي ينفذها المصرف المركزي.

وأكّد معاليه الدور الحيوي للبنوك في دعم التعافي الاقتصادي لدولة الإمارات، وذلك من خلال ضمان استمرارية تدفق المعاملات الائتمانية في الاقتصاد. وأطلع معالي المحافظ والرؤساء التنفيذيين على نتائج تقييم المصرف المركزي للاستقرار المالي في دولة الإمارات، حيث أظهرت تلك النتائج استقرار النظام المالي للدولة، وكفاية السيولة واحتياطي رأس المال لدى البنوك، بدعم من الودائع المستقرة والنمو في تمويل سوق رأس المال.

وناقش الحضور المجالات الخاضعة للمراقبة الوثيقة من قبل المصرف المركزي، ومنها جودة الأصول وحالة الائتمان. وأكد المصرف المركزي دور القطاع المصرفي في استمرار تدفق العمليات الائتمانية إلى القطاع الخاص، مدعومة بأجزاء مختلفة من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي طرحها المصرف المركزي.

وشدّد معاليه على أنه تم تمديد خطة الدعم المذكورة حتى 30 يونيو 2022، مع توقع استمرار دعم البنوك لتعافي اقتصاد الإمارات من خلال مواصلة إقراض العملاء ذوي الجدارة الائتمانية. وقال: بالنظر للانتعاش الاقتصادي التدريجي والنمو السليم للتمويل، لا يزال التمويل المصرفي يعتبر دون المطلوب، وهو ما يعكس انخفاض الطلب على التمويل والاقبال المدروس للبنوك على المخاطر.

وناقش الحضور المتطلبات الأساسية وعوامل التمكين الجوهرية للقطاع المصرفي لزيادة دعمه لاقتصاد الدولة، لا سيما خلال المراحل الأولى لتعافي اقتصاد الدولة. كما تمت مناقشة الاتجاهات في سوق العقارات وإطار العمل المقترح للرقابة والإشراف على حالات التعرّض للمخاطر التي يوجهها القطاع العقاري، مع النظر لمعالجة تلك المخاطر المرتبطة بالإقراض لهذا القطاع.

وقال معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: «تشير عمليات التقييم والبيانات الاقتصادية الأخيرة إلى حدوث انتعاش في اقتصاد الدولة في مرحلة ما بعد الجائحة. ويواصل القطاع المصرفي مرونته، ويظهرُ ذلك من خلال برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة. وستظلّ تدابير خطة الدعم المذكورة من جانب المصرف سارية حتى منتصف العام المقبل. وفي المقابل، نتوقع من البنوك بذل المزيد من الجهود لدعم الاقتصاد وضمان استمرار التدفق النقدي إلى العملاء من الشركات والأفراد ذوي الجدارة الائتمانية».

الإمارات
الأولى عربياً في التقنيات المالية

حققت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربياً في المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة، الذي أصدره صندوق النقد العربي اليوم، وبنسبة بلغت 75 في المائة، وذلك بفضل الجهود المتعددة في تعزيز مجالات أنشطة التقنيات المالية الحديثة والمبادرات المختلفة في تفعيل أحدث التقنيات المالية وتوفير المتطلبات التي من شأنها تحسين درجة التحول المالي الرقمي، إضافة إلى التميز في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز التوعية والتثقيف الماليين، وتوفير التمويل لدعم الابتكار والتعاون والشراكات، سواء على مستوى الدولة أو الأطراف ذات العلاقة. ويلقي مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية «FinxAr» الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في الدول العربية خلال الفترة «2018-2020»، والذي تم إطلاقه بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي الذي يوافق 27 أبريل من كل عام.

وقال معالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي: إن المؤشر اعتمد على نتائج استبيان أرسل لجميع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لما يمثله كأداة فعّالة في تحديد المجالات التي تحتاج للمزيد من الاهتمام والجهود وما تتطلبه من سياسات مناسبة، بالاستفادة من تجارب الدول العربية الأخرى في هذا الشأن. وسجل المؤشر العام نسبة 43 في المائة، وجاء مؤشرا تنمية المواهب والتعاون والشراكات في المقدمة بنسبة 50 في المائة و49 في المائة على التوالي، ثم مؤشرا السياسات والتشريعات وجانب الطلب بنسبة 44 في المائة لكل منهما، في حين أبرزت النتائج الحاجة للاهتمام بمحوري البنية التحتية المالية والتمويل، حيث سجل المؤشران نسبة 39 في المائة و18 في المائة على التوالي.

ويهدف المؤشر السنوي إلى الوقوف على جهود الدول العربيّة في دعم تطور صناعة التقنيات الماليّة الحديثة. كما يساهم في وضع رؤية لصناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها، من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، بما يُساعد في رسم السياسات الوطنية لتعزيز الصناعة في الدول العربية مُستقبلاً، والاستفادة من الفرص والمُمكنات المتاحة للدول العربية. ويتكون المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة العربية «FinxAr» من ستة مؤشرات رئيسة تُمثل أبعاد البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة، تشمل: السياسات والتشريعات، وجانب الطلب، وتوفر التمويل، والبنية التحتيّة الماليّة، وتنميّة المواهب لدعم الابتكارات، وأخيراً التعاون والشراكات، ويعتبر المؤشر الأول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخلات الدول وقياس جهودها في تعزيز البيئة الحاضنة للتقنيات المالية الحديثة. وتعكس النتائج التي يظهرها المؤشر الاهتمام والجهود التي قامت بها السلطات في الدول العربية في الأعوام الثلاث الماضية، نحو الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها، حيث يظهر تحسن بيئة الخدمات المالية الرقمية وتنفيذ برامج وأنشطة وطنية للتحول الرقمي خلال عام 2020 بالمقارنة بعامي 2018 و2019. ويأتي إطلاق المؤشر في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم توجه الدول العربية للارتقاء بصناعة التقنيات المالية الحديثة ودعم التحول المالي الرقمي، بما يخدم تعزيز الشمول والاستقرار المالي وفرص تحقيق التنمية المستدامة.

75.7 مليار درهم
توزيعات شركات أبوظبي خلال 3 سنوات

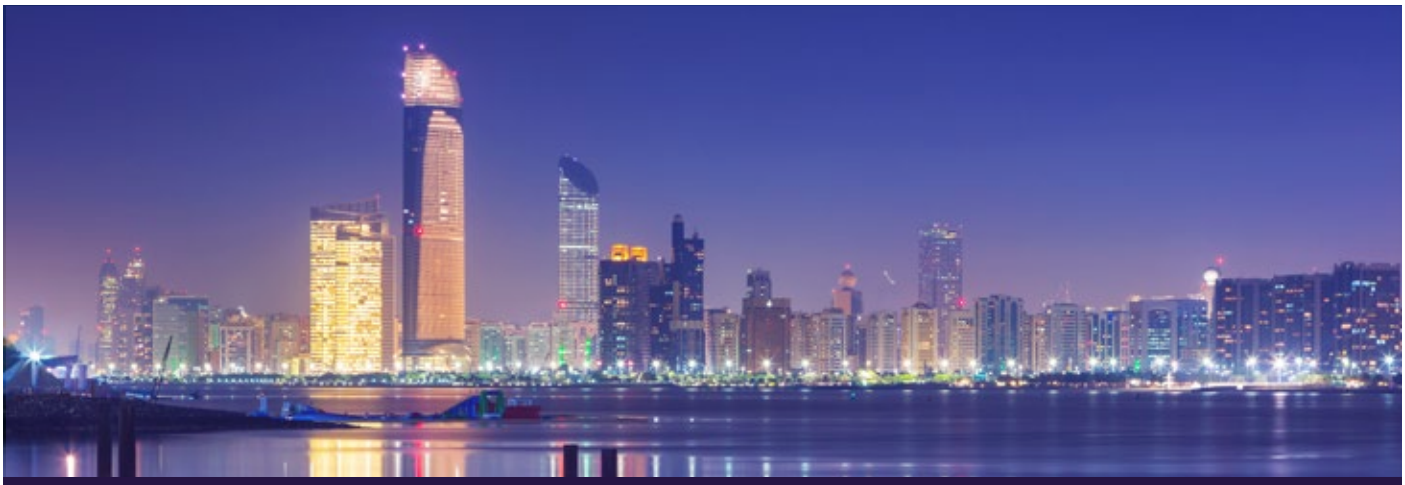

قفز إجمالي الأرباح النقدية التي وزعتها الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية على مساهميها إلى 75.73 مليار درهم خلال ثلاث سنوات «2018-2020» مما يعكس نسب العوائد الكبيرة التي يحققها المستثمرون في شركات السوق. وتعد الأسواق المالية الإماراتية في مقدمة أسواق المال في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، من حيث نسبة العائد على الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة بها.

وأظهرت البيانات المالية المجمعة الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية نمو نسبة الأرباح النقدية التي وزعتها الشركات المدرجة بمقدار 14.7% خلال الفترة من 2018-2020 مقارنة مع سابقتها خلال 2015 - 2017.

وتظهر البيانات المجمعة أن إجمالي قيمة الأرباح النقدية التي وزعتها الشركات المدرجة في سوق العاصمة وصلت 24.4 مليار درهم تقريباً خلال العام 2018 قبل أن ترتفع إلى 24.79 مليار درهم في العام 2019 ثم تقفز إلى 26.55 مليار درهم في العام 2020.

ويصل عدد الشركات الإماراتية المدرجة في سوق العاصمة إلى نحو 64 شركة تعمل في العديد من القطاعات وفي مقدمتها البنوك الذي يعد القطاع الأكثر توزيعاً للأرباح النقدية على مساهميه. وكان النمو الذي شهده سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام الماضي أسهم في زيادة القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة إلى نحو 890 مليار درهم في نهاية العام 2020.

سياحة – أبوظبي

تبرم شراكة تعاون مع "تيك توك"

أعلنت دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي رسمياً عن شراكتها مع «تيك توك»، المنصة الرقمية الأكثر رواجاً بين وسائل التواصل الاجتماعي، والتي انتشرت بوتيرة متسارعة في جميع أنحاء العالم، وذلك ضمن جهود الدائرة المتواصلة لترسيخ مكانة العاصمة والترويج لمقوماتها وتجاربها السياحية الترفيهية المتنوعة.

وتهدف قناة «زوروا أبوظبي» التي تم إطلاقها مؤخراً إلى إفساح المجال لإشراك صانعي المحتوى لعرض أبرز ما تختزله الإمارة من إبداع وأصالة، وإتاحة فرصة إيصاله إلى عدد أكبر من الجمهور في مختلف أنحاء العالم، وتحفيز المتابعين لإدراج العاصمة الإماراتية ضمن خطط سفرهم المستقبلية.

وتهدف قناة «زوروا أبوظبي» التي تم إطلاقها مؤخراً إلى إفساح المجال لإشراك صانعي المحتوى لعرض أبرز ما تختزله الإمارة من إبداع وأصالة، وإتاحة فرصة إيصاله إلى عدد أكبر من الجمهور في مختلف أنحاء العالم، وتحفيز المتابعين لإدراج العاصمة الإماراتية ضمن خطط سفرهم المستقبلية.

من جهته، قال شانت أوكنايان، المدير العام لحلول الأعمال العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا وباكستان: «نحن سعداء بهذه الشراكة مع دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي لنعمل معاً على تسليط الضوء على كل ما تنطوي عليه الإمارة من جمال، بدءاً من ثقافتها الغنية إلى معالمها البارزة. ونعتقد بأن تيك توك هي الوجهة الأمثل لإظهار كل هذا التميّز. فباعتبارها منصة رائدة لمقاطع الفيديو القصيرة، ستتيح تيك توك للدائرة القدرة على إنشاء وسرد القصص من خلال الإصغاء للمجتمع واعتماد نهج الحضور الدائم.

مركز دبي المالي العالمي
يناقش إصدار لوائح تنظيمية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية

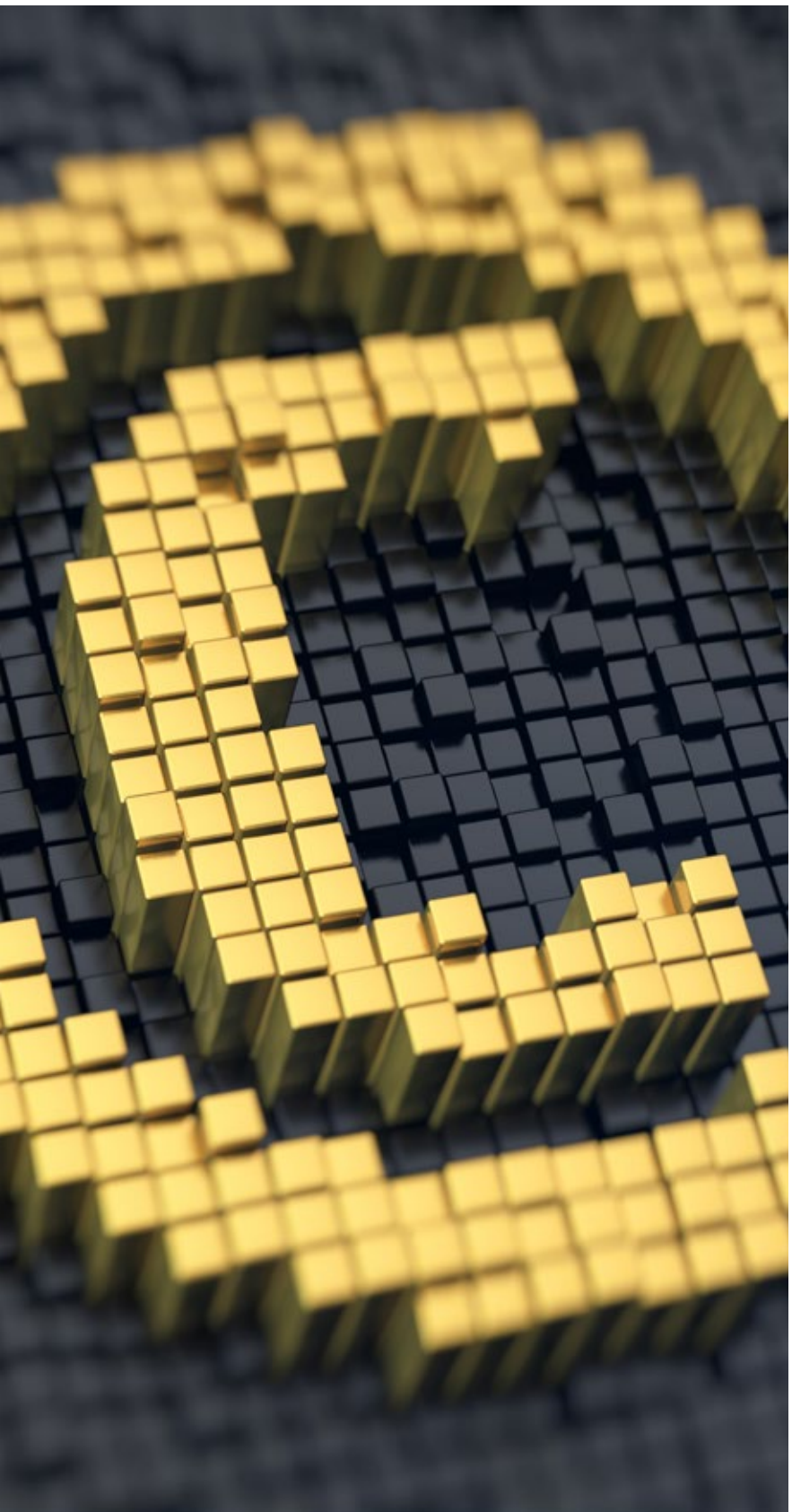

أعلن مركز دبي المالي العالمي عن طرح ورقة تشاور حول إصدار لوائح تنظيمية جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية بموجب قانون الملكية الفكرية رقم ٤ لعام ٢٠١٩.

ومن شأن اللوائح المقترحة أن تسهم في تسهيل إدارة وإنفاذ قانون مركز دبي المالي العالمي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز إطار العمل التنظيمي في المركز المالي.

وتتعامل اللوائح التنظيمية المقترحة مع الاشتراطات المتعلقة بشكاوى انتهاك حقوق الملكية الفكرية التي يتلقاها مفوض الملكية الفكرية في مركز دبي المالي العالمي وأنشطة التفتيش والتحقيقات التي قد يجريها المفوض أثناء تعامله مع هذه الشكاوى واشتراطات إصدار التوجيهات ذات الصلة.

وتفضي اللوائح المقترحة إلى تأسيس سجل خبراء يمكن لمفوض الملكية الفكرية الرجوع إليه عند التحقيق في الشكاوى وتغطي أيضاً قدرة مفوض الملكية الفكرية على التعاون مع السلطات الإتحادية والمحلية في دولة الإمارات من منظور إنفاذ القانون.

وأوضح المركز أنه يمكن الاطلاع على ورقة التشاور والمقترح التشريعي من خلال زيارة صفحة أوراق التشاور لمركز دبي المالي العالمي difc.ae/، ويمكن تقديم الآراء والمقترحات بموعد أقصاه 9 مايو 2021.

وتأتي اللوائح المقترحة لتعكس التزام المركز المالي بتوفير إطار عمل قانوني وتنظيمي صارم وشفاف انسجاماً مع أرقى الممارسات العالمية.

موانئ دبي العالمية
تطلق منصّة تجارة إلكترونية

(DUBUY.com)
المنصّة الإلكترونية
العالمية لتجارة الجملة

أعلنت مجموعة موانئ دبي العالمية، عن إطلاق (DUBUY.com) المنصّة الإلكترونية العالمية لتجارة الجملة، ابتداءً من رواندا في أفريقيا، مع خطط مستقبلية للتوسّع في جميع أنحاء أفريقيا والعالم. وسيضيف موقع DUBUY.com ممرات تجارية رقمية إلى القنوات التجارية الفعلية التي أنشأتها موانئ دبي العالمية عبر القارة الأفريقية، من خلال استثماراتها في الموانئ والمحطات والعمليات اللوجستية.

كما يعتمد موقع DUBUY.com على التعاون مع الشركات المحلية والحكومة الرواندية للمساعدة في إتاحة وصول المؤسسات الإماراتية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية،بالاستفادة من خدمات سلسلة التوريد المتكاملة في مجموعة موانئ دبي العالمية، لتلبية طلبات التصدير واستلام البضائع.

وفي عام 2018،بلغت التجارة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ورواندا 1.6 مليار درهم (434.8 مليون دولار)، في ظل نمو حجم التجارة بينهما على مدار العقد الماضي في إطار العلاقات الثنائية وتوسع الروابط الاقتصادية بين البلدين. ومن خلال الجمع بين منصّة DUBUY.com والبنية التحتية اللوجستية المادية لمجموعة موانئ دبي العالمية وحلولها اللوجستية القائمة على البيانات، سيتم حلّ عدد من التحديات الرئيسية التي تواجه نمو التجارة الإلكترونية، ويشمل ذلك التنفيذ الموثوق للتعاملات والمعاملات المالية الآمنة وحركة البضائع.

شركاؤكم